دراسة حول الشفافية في قطاع الغابات في الغابون

سبتمبر 8102 دراسة حول الشفافية في القطاع الغابي في الغابون بواسطة فرانك نديجيمبي

2

3 تم إجراء هذه الدراسة لصالح منظمة براينفورست غير الحكومية، بدعم تقني من المركز للبيئة والتنمية . تم تمويلها من قبل وزارة التنمية الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . الآراء المعبر عنها هنا تعبر فقط عن استشاري. لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المستفيدين أو الممولين.

4 الملخص قائمة الاختصارات والرموز .... 6 قائمة الخرائط، الأشكال، الإطارات والجداول .... 7 الملخص التنفيذي
.... 8 المقدمة العامة
.... 01 النهج المنهجي
.... 11 1 حالة القطاع الغابي
.... 21 1.1 العمليات الجارية في القطاع الغابي
.... 21 1.1.1. صناعة الغابات
.... 21 2.1.1. استغلال الغابات
.... 41 3.1.1. صناعة الخشب
.... 61 4.1.1. الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بصناعة الغابات: حالة أولام ....
61 2.1. النظام القانوني للقطاع الغابي .... 71 1.2.1. قانون الغابات .... 81 2.2.1. قانون حماية البيئة
ي‌باغلا مكحلاو .3.1 19 ....
.... 91 2 الشفافية في الإطار القانوني
.... 12 1.2. الوصول إلى المعلومات
.... 12 1.1.2 الوصول إلى المعلومات في قانون الغابات .... 12 2.1.2 الاستثمارات غير الغابية في مواجهة الوصول إلى المعلومات
.... 32 3.1.2 ظاهرة تحويل الأراضي
.... 42 2.2. المشاركة في اتخاذ القرار .... 52 3 الشفافية في الإدارة اليومية للقطاع الغابي .... 72 1.3. تداول المعلومات في الممارسة الإدارية
.... 72 2.3. التفاعلات بين الإدارة والأطراف المعنية
.... 82 4 تفكير من أجل تحسين الشفافية في إدارة المجال الغابي
.... 92 1.4. أسس التفكير
.... 92 1.1.4 المبدأ 01 من إعلان ريو
.... 92 2.1.4 المقطع
.... 92 2.4. القضايا الناشئة في إدارة القطاع الغابي 03
1.2.4 تعزيز الإدارة المستدامة والشهادات 03

5 2.2.4 توضيح المسؤوليات والمتابعة التقييم للأنشطة .... 03 3.2.4 حقوق السكان والأطراف

المعنية الأخرى ..... 03 3.4 التوصيات
.....
03 1.3.4. على المستوى التشريعي والتنظيمي .....
03 2.3.4. على المستوى الإجرائي
..... 13 الخاتمة العامة
..... 23 المراجع
..... 43 النصوص الرسمية
..... 53 الملحق 1: عرض موجز
لمشروع مراقبة إدارة الغابات 63

قائمة الاختصارات والرموز : الوكالة الفرنسية للتنمية : الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية : الوكالة
الغابونية للدراسات والملاحظات الفضائية : اتفاق الشراكة الطوعية : بنك دول وسط أفريقيا : مراقبة
لتنمية :
ةريـنـتـسـمـلـاو ةرحـلـا ةقـفـاومـلـا :
قة : لجنة غابات وسط أفريقيا : اللجنة الفنية للتشاور : المجال الغابي الدائم للدولة :
: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
ت اب اغ ل ا ة رادإ س ل ج م : ة ر اج ت ل او ة م ك و ح ل ا ،ة ي ب اغ ل ا ت اع ي ر ش ت ل ا ق ي ب ط ت :
الغابونية للإنجازات الزراعية والمبادرات للمواطنين
ين : منظمة غير حكومية : تصريح الغابات المرتبط : تصريح من نوع : الناتج المحلي
لي : خطة استراتيجية الغابون الناشئة : نظام معلومات إدارة الغابات : شركة التحويل
: نظام التحقق من الشرعية : ضريبة القيمة المضافة
ةدحو : ي ب و ر و أ ل ا د ا ح ت ا ل ا :
ارة الغابات : جمعية الحفاظ على الحياة البرية : صندوق الحياة البرية العالمي : فرنك الصادر عن
4217 زمرل أقفو

7 قائمة الخرائط، الأشكال، الإطارات والجداول الجدول 1 : مساهمة قطاع الخشب في الناتج المحلي الإجمالي الجدول 2 : تطور النشاط الغابي الجدول 3 : النصوص التشريعية الرئيسية المتعلقة بالقطاع الغابي الجدول 4 : النصوص التنظيمية الرئيسية المتعلقة بالقطاع الغابي الجدول 5 : تصنيف تصاريح الغابات الرسم البياني 1 : مساهمة قطاع الخشب في الناتج المحلي الإجمالي
الخريطة 1 : حالة المجال الغابي في 5102

8 الملخص التحليلي الشفافية هي واحدة من التحديات الرئيسية في إدارة الغابات في وسط أفريقيا. من خلال السياسات والقوانين والممارسات، يجب تعزيزها باستمرار. على الرغم من أن الأطراف المعنية تدرك ذلك، إلا أن هذه القضية بعيدة عن أن تكون الأكثر شيوعًا. في الغابون، كشفت المهام والاستطلاعات الميدانية عن العديد من حالات الاستغلال غير القانوني للغابات. غياب خطة
إدارة، تنفيذ خطة إدارة غير معتمدة، عدم احترام التوصيات الواردة في خطة الإدارة أو معايير التصنيف، المناورات الاحتيالية، الاستغلال المكثف أو عدم وجود دفاتر شروط تعاقدية هي أمور شائعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب إضافة الفساد المستشري الذي ينخر في جميع أركان الإدارة. في الوقت نفسه، تُمنح الأراضي على نطاق واسع لتطوير المحاصيل النقدية مثل زيت النخيل
والمطاط أو الأنشطة التعدينية. على الرغم من النوايا الحسنة المعلنة من قبل كل من شركات الزراعة الصناعية والعمالقة التعدينية، تتم هذه الاستثمارات في ظل غموض نسبي. على الرغم من الإعلانات الحكومية، فإن قطاع الغابات يتعرض لاهتزاز كبير بسبب تطوير المزارع والتنازلات التعدينية. بعبارة أخرى، فإن صناعة الغابات مهددة بشدة من خلال ممارسات تتعارض تمامًا مع
متطلبات الشفافية. علاوة على ذلك، يُفترض أن يسمح حظر تصدير الأخشاب بتسريع عملية التصنيع في قطاع الخشب،

وقد أخرج قليلاً الاستغلال الغابي من القيود الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالشرعية والتتبع. ومع ذلك، تساهم هذه المتطلبات بشكل كبير في تحديد المعايير والممارسات التي تعزز الشفافية. إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، فقد يغرق قطاع الغابات في الغموض التام.

علاوة على ذلك، فإن المفاوضات المتعلقة بتوقيع اتفاقية شراكة طوعية مع الاتحاد الأوروبي متوقفة حاليًا. بالفعل، يُلاحظ أن نظام التحقق من الشرعية ، وشبكة الشرعية، وجميع الأدوات المقررة في هذا الإطار قد فقدت من أهميتها. والأسوأ من ذلك، أن الأحكام المتعلقة بالوسم أو حتى الرقابة أصبحت غير قابلة للتطبيق. لهذا السبب، في مارس 7102، اقترح اللجنة

ة للتشاور إعادة تعريف نطاق ، تخفيف شبكة الشرعية مع مراعاة نوعية تصاريح الغابات و، .تاباغلا ريزو ىلإ ةثدحم قيرط ةطخ عورشم ميدقت ررقملا نم ناك ،ضرغلا اذهل . ةعجارم

كان الأمر يتعلق حينها بالاستفادة من المكتسبات من العمليات الجارية، لا سيما المشروع المسمى مراقبة إدارة الغابات يتلا ةفلتخملا تاراييغتلا عم ،كلذ عمو .

حدثت على المستوى الحكومي، ظل هذا الملف معلقًا. إعادة توجيه السياسة الغابية في الغابون تعكس أيضًا تحويل المستغلين الغابويين إلى صناعيين في مجال الخشب. ومع ذلك، فإن عملية تستهدف في المقام الأول الاستغلالات الغابية. لذلك، هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في الآليات المعمول بها. في هذا السياق، اتخذت المنظمات غير الحكومية ومركز البيئة

والتنمية قرار دعم جميع العمليات التي من شأنها خلق مناخ من الثقة وعلاقات مربحة للجانبين بين الأطراف المعنية المختلفة. هدفهم هو تعزيز أسلوب إدارة الغابات الذي يشجع على استخدام بكثافة تحافظ على التنوع البيولوجي، والإنتاجية، وقدرة التجديد، والحيوية، والقدرة على تلبية، حاليًا وفي المستقبل، الوظائف البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات

المحلية والوطنية والعالمية، دون إلحاق الأذى بأنظمة بيئية أخرى 1. 1 معدل من تعريف الإدارة المستدامة للغابات المقترح من قبل المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا في عام 3991.

-- 8 من 04 --

9 تتناول هذه الدراسة الشفافية من منظور تنفيذ حقين إجرائيين أساسيين: الحق في الوصول إلى المعلومات والحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. نظرًا للعرقلات التي واجهت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة تعريف نطاق من قبل ، وعدم الاستقرار المزمن على المستوى الوزاري، لا يمكن إجراء هذه التحليل بشكل صحيح بناءً على مشروع شبكة الشرعية. وبالتالي،

تعتمد بشكل أساسي على الأحكام ذات الصلة من القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات2. 2 تم تصميمه من قبل الحكومة بمشاركة مختلف الفاعلين القطاع الخاص والمجتمع المدني على وجه الخصوص ، مشروع قانون غابات معدل موجود في الدائرة التشريعية منذ أكثر من عامين.

-- 9 من 04 --

01 المقدمة العامة الشفافية هي متطلب أساسي لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية وضرورة ديمقراطية. حتى الآن، لم تحقق العديد من الجهات الفاعلة في قطاع الغابات نجاحًا كبيرًا في التعبير عن قلقهم بشأن التدخل المفرط للنخبة السياسية. في نظرهم، تعزز هذه السيطرة الغموض. لذلك، فإنها تمثل مصدر قلق حقيقي في سياق حيث يُفترض أن تحافظ التدابير والعمليات وطرق الإدارة

على توازن النظم البيئية لصالح الأجيال الحالية ولغرض نقلها في أفضل الظروف إلى الأجيال القادمة. خاصة أن التطبيق الضعيف والانتقائي للقانون، والفساد المستشري، وتعدد الاستثمارات يهدد تدفق المعلومات. في مواجهة هذه الحقيقة، هناك مخاطر حقيقية لرؤية قطاع الغابات يغرق في الغموض. يتم توثيق العديد من حالات الانتهاك أو الاستغلال غير القانوني للغابات بانتظام.

على سبيل المثال، في يوليو 5102، تم استجواب جزء كبير من الإدارة العليا للوزارة المسؤولة عن الغابات. وبتهمة تلقي رشاوى أو تسهيل ممارسات غير قانونية، تم احتجاز العديد من المسؤولين الكبار. من الواضح أن قطاع الغابات لا يتألق دائمًا بشفافيته. وهكذا، فإن عقود الامتياز، وقائمة التصاريح، والمساحات القابلة للاستغلال، والمعلومات المتعلقة بالضرائب، وتقارير

مهام الرقابة أو محاضر النزاعات لا تُنشر أبدًا. على الرغم من تكرار الأخطاء المهنية، نادرًا ما يتم فرض عقوبات إدارية على الوكلاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأخلاقيات الإدارية تلزمهم بالاحتفاظ بالعديد من المعلومات التي بحوزتهم كسرية. كل

ذلك يخلق تربة خصبة للفساد والتلاعب والتستر. لذلك، من الملح تعزيز أساليب الإدارة التي تسهل الرقابة والمتابعة للأنشطة.

لتحقيق ذلك، يجب بشكل خاص: تمكين الأطراف المعنية من الوصول إلى المعلومات العامة دون الحاجة إلى إثبات مصلحة خاصة؛ جمع آرائهم وضمان أخذها في الاعتبار. بالطبع، يجب أن تتم هذه العملية وفقًا للأحكام القانونية السارية والالتزامات الدولية للبلد، لا سيما تلك المتعلقة بالشفافية في قطاع الغابات. ملتزمة بالدفاع عن حقوق السكان فيما يتعلق بحماية النظم

ئية، تهدف و إلى القيام بدورها في أي ممارسة من هذا النوع. من خلال هذه الدراسة، ترغب هذه المنظمات في المساهمة في تحسين إدارة الغابات في الغابون. بشكل أكثر تحديدًا، يأملون في 1 تكييف الميثاق حول الشفافية المنجز في الكاميرون مع السياق الغابوني، 2 النظر في انتظام العمليات الغابية والاستثمارات المتنوعة في الغابات و 3 فتح آفاق

للتفكير من أجل تحسين وضوح إدارة الكتلة الغابية الغابونية. من الناحية المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على: 1. حالة قطاع الغابات ونظام إدارته؛ 2. حالة المفاوضات المتعلقة بتوقيع ؛ 3. تقييم الأحكام القانونية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة في عملية اتخاذ القرار؛ و 4. إجراءات تصحيحية.

11 النهج المنهجي تم إجراء هذه الدراسة وفقًا لمنهجية طارئة موصوفة كما يلي: الخطوة 1 جمع البيانات تمت على ثلاث مراحل. أولاً، مراجعة قانونية تتضمن تحليل القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية واقتراح شبكة الشرعية المقدمة من اللجنة الفنية للتشاور . ثم، قراءة الأدبيات الغزيرة حول إدارة الغابات. أخيرًا، مقابلات مع بعض منظمات

المجتمع المدني. سمحت المنهجية المقدمة بما يلي: تحديد الأطراف المعنية؛ تحديد العمليات والاستثمارات الجارية؛ تحديد القيود والتحديات والقضايا المتعلقة بالشفافية في الغابات. الخطوة 2: إعداد التقرير المؤقت كان الهدف هو تسجيل نتائج التحليل وتفسير البيانات والمعلومات التي تم جمعها. الصعوبات التي واجهت تم إجراء الدراسة بسرعة. بسبب المهل الزمنية القصيرة

نسبيًا، لم يكن بالإمكان إجراء مقابلات مع الإدارة والقطاع الخاص. تم استشارة بعض الفاعلين في المجتمع المدني فقط. لم يكن النزول إلى الميدان متوقعًا بموجب شروط المرجعية، وبالتالي لم يكن من الممكن جمع وجهات نظر السكان الريفيين. إذا كانت المعلومات المتاحة ليست دائمًا محدثة، فإن جزءًا كبيرًا منها غير موجود. في المجموع، أكدت صعوبة الوصول إلى المعلومات،

إذا كان هناك حاجة إلى ذلك، ضرورة التفكير في السبل والوسائل لتعزيز الشفافية في العمليات في الغابات.

21 1 حالة قطاع الغابات 1.1 - العمليات الجارية في قطاع الغابات الشفافية هي متطلب رئيسي للحكم الرشيد في قطاع الغابات. منذ سنوات، سلطت العديد من الدراسات الضوء على الانخراط المفرط للنخبة الحاكمة في صناعة الغابات. دون جدوى، أدان شركاء التنمية بانتظام هذه الحالة. وضع يثير القلق بشكل خاص لأنه يعيق التطبيق الصارم للقانون، لا سيما الأحكام المتعلقة بمنح

التراخيص عن طريق المناقصة، وإدارة الغابات المستدامة، أو تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان حول حالة الغابات. حتى الآن، تظل جميع المعلومات بيانات التشغيل، الرقابة، المنازعات التي تمتلكها الإدارة سرية. في الوقت نفسه، تزداد ندرة مهام الرقابة. عندما تُجرى، تفتح عمومًا الباب لظاهرة الفساد. على عكس الخطاب الرسمي، لم تُتخذ أبدًا تدابير تأديبية ضد الموظفين

غير النزيهين، حيث انتهت الاعتقالات المثيرة التي شهدناها أحيانًا دائمًا بإطلاق سراحهم. كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، يرتبط قطاع الغابات في الغابون ارتباطًا وثيقًا بقطاعات أخرى، مستخدمي المساحات الزراعة، التعدين، البنية التحتية على وجه الخصوص . من الناحية التجريبية، نلاحظ أن الطلبات المتزايدة على الأراضي، والقطاعات المرتبطة تؤثر بشكل خاص على:

حنم تايلمع قدص ،ةفلتخملا تاباغلا عاونأ فيصنت ءاغلإو فيصنت تاءارجإ

التراخيص، تنفيذ خطط الإدارة، و عمليات رسم الخرائط. لذلك، تشكل تأثيرات القطاعات المرتبطة على قطاع الغابات عائقًا أمام الشفافية. والسبب في ذلك: أن تطوير الزراعة الصناعية، المفرط في السياسة، يعيق بشكل كبير نشر المعلومات التقنية؛ وتعتبر الأنشطة التعدينية، التي تُعتبر

استراتيجية وذات ربحية عالية، غير متوافقة بشكل جيد مع مشاركة الأطراف الثالثة. 1.1.1 صناعة الغابات لطالما لعبت الغابة دورًا أساسيًا في الغابون. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية، كانت لها مساهمة قيمة. كما يظهر الجدول 1 أدناه، بين عامي 5002 و9002، زادت مساهمة قطاع الأخشاب في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيًا، مع فترات من التباطؤ في
عامي 7002 و0102. في عام 5102، مثلت إنتاجية قطاع الأخشاب 512 مليار فرنك أفريقي، أي حوالي 5.3 من الناتج المحلي الإجمالي انظر الرسم البياني 1 أدناه . في عام 6102، بلغ إنتاج الأخشاب 361,325,1 م3، أي بزيادة قدرها 1.7 نتيجة لطلب الوحدات الصناعية. على المستوى المحلي، شهدت تجارة الأخشاب نفس الاتجاه 6.51 . وقد ترجم ذلك إلى زيادة في الإيرادات بنحو
2.21 ، أي 4.13 مليار فرنك أفريقي من العائدات انظر الجدول 2 أدناه . 3 في الدول الفاشلة: قطاع الغابات في وسط أفريقيا كارسينتي وفورنييه، 8002 . 4 على سبيل المثال، تم إطلاق سراح جميع المسؤولين الإداريين في إدارة الغابات، الذين كانوا مشبوهين في تهريب مختلف الأنواع وتم اعتقالهم في يوليو 5102، بعد أقل من شهر. منذ ذلك الحين، استأنف معظمهم وظائفهم في
مناصب إشرافية. 5 تقرير حول تأثير قرار حظر تصدير الأخشاب على الغابات وصناعة الأخشاب واقتصاد الغابون الهندسة مجموعة البنك الدولي، مارس 7102 6 لوحة بيانات الاقتصاد 6102 الإدارة العامة للاقتصاد والسياسة الضريبية

31 في الغابون، تتأثر صناعة الغابات بشدة بحظر تصدير الأخشاب. تم فرض هذا الحظر في 6 نوفمبر 9002، دون أي أساس قانوني، وكان الهدف منه تسريع عملية التصنيع في القطاع. في الممارسة العملية، تطلبت هذه الخطوة تعديلات، لا سيما في صياغة وتنفيذ خطط الإدارة. لم تتمكن الإدارة من التكيف بسهولة مع السياق الجديد، مما جعلها تكافح الآن للوفاء بمهماتها: حيث تجد الهياكل
التشغيلية مثل الإدارات الإقليمية للمياه والغابات نفسها معزولة، مقطوعة عن مراكز القرار. لذلك، هناك حاجة ملحة لتعزيز المؤسسات، والتي تتطلب إصلاح الإدارة المركزية وإعادة هيكلة الكيانات الميدانية وتحسين الرقابة على إدارة الغابات. في إطار تعزيز هذه التحولات، أطلق الحكومة الغابونية، في مارس 8102، مشروع دعم لقطاع الأخشاب، من المقرر أن يستمر لمدة خمس
سنوات. تم تمويله من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 01 ملايين يورو في إطار اتفاق تحويل الديون الموقعة في عام 8002، يهدف هذا المشروع إلى تقديم دعم متعدد الأوجه للفاعلين الاقتصاديين في القطاع ... في قطاع يتطور بسرعة، ولكن بشكل خاص لتعزيز الديناميكية اللازمة لتحقيق توجيهات خطة غابون الناشئة الاستراتيجية
اذه يدؤي نأ بجي ،ضرألا ىلع .
المشروع إلى: إعادة تعريف السياسة والاستراتيجية للقطاع؛ تحسين إدارة الموارد الغابية؛ إنشاء نظام مراقبة اقتصادية؛ تحسين تتبع المنتجات الغابية؛ دعم المبادرات المتعلقة بالشهادات؛ إجراء دراسات موضوعية بهدف إدارة مستدامة للغابات؛ و تعزيز القدرات المؤسسية للخدمات الغابية والجمركية. الجدول 1: مساهمة قطاع الأخشاب في الناتج المحلي الإجمالي - تطور على
مدى 01 سنوات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار جارية مليار فرنك أفريقي 5002 7002 9002 0102 2102 4102
5102 استغلال الغابات 3.27 8.59 97 7.35 2.15 8.46 1.57 صناعات الأخشاب 5.23 64 7.24 2.26 5.29 1.411
8.931 الإجمالي 8.401 8.141 7.121 9.511 7.341 9.871 0.512 المصدر: لوحات بيانات الاقتصاد من 5002 إلى 5102 الإدارة العامة للاقتصاد والسياسة الضريبية 7 في
فقرتها 2، ينص المادة 722 من القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية على: يجب أن يتطور معدل تحويل الإنتاج المحلي ليصل إلى 57 خلال العقد الذي يلي تاريخ إصدار هذا القانون . بعبارة أخرى، كان الهدف بحلول عام 2102 هو زيادة التحويل المحلي مع تخصيص حصة للتصدير. 8

41 الرسم البياني 1: مساهمة قطاع الأخشاب في الناتج المحلي الإجمالي استغلال الغابات وصناعات الأخشاب 4
ب اشخألا عاطق ةمهاسم :1 ينايبلا مسرلا ةيمنتلاو ةئيبلا زكرم
الناتج المحلي الإجمالي استغلال الغابات وصناعات الأخشاب 0.4 000,01 5.3 000,9 0.3 000,7 000,8 000,6
2005 0 0.0 1,000 0.5 2,000 1.0 3,000 1.5 4,000 2.0 5,000 2.5

6002 7002 8002 9002 0102 1102 2102 3102 4102 5102 نسبة الاستغلال نسبة الصناعة نسبة قطاع الأخشاب
إجمالي الناتج المحلي الاسمي الإجمالي 8.401 8.141 7.121 9.511 7.341 9.871 0.512 نسبة القطاع في الناتج
المحلي الجدول 2: تطور النشاط الغابي 4102 5102 6102 61 51 إنتاج الغابات م3 295,822,1 135,124,1
361,325,1 1.7 المبيعات للصناعات المحلية م3 607,253
836,783 751,844 6.51 الإيرادات مليون فرنك أفريقي 153,72 349,72 653,13 2.21 عدد الموظفين عدد
الوكلاء 617,1 893,1 415,1 3.8 المصدر: استبيان لوحة بيانات الاقتصاد 6102 الإدارة العامة للاقتصاد والسياسة
الضريبية 2.1.1 استغلال الغابات مع 95.32 مليون هكتار، يمثل الغطاء الغابي في الغابون 79.88 من الأراضي
الوطنية. يتم استغلال الغابات أساسًا في
مجال الغابي الدائم للدولة ، أي في الامتيازات الغابية تحت الإدارة المستدامة والتراخيص الغابية
المرتبطة . تخضع هذه الأنشطة للمعايير المنصوص عليها في الدليل الفني للإدارة. وهي تتعلق فقط بالأنواع
المعروفة بموجب القرار رقم 911- - الصادر في 1 مارس 4002. بالنسبة للأنواع الخاصة مثل الأوكومه
والأوزيغو، فإن الاستغلال يخضع
لتقلبات السوق. يجب أن يكون موضوع قرار من الإدارة يحدد حجم الإنتاج السنوي.
51 ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الغابة الغابونية مخصص، كما يتضح من الخريطة 1 أدناه41. من أجل تعزيز تنفيذ أكثر
فعالية لخطط الإدارة وزيادة الشفافية في القطاع، تم إطلاق مشروع يسمى مراقبة إدارة الغابات في أبريل 4102.
تم تمويله بمبلغ 21 مليون يورو من اتفاق تحويل الدين، ويغطي مساحة إجمالية قدرها 000,083,9 هكتار ومساحة
صافية قدرها 000,852,8 هكتار،
أي 06 من الغابة الإنتاجية. يهدف هذا المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تعزيز وسائل مراقبة خطط الإدارة واستغلال
الغابات من قبل الإدارة؛ تعزيز القدرات التقنية للإدارة المركزية واللامركزية؛ و تطوير جودة مراقبة إدارة الغابات. من
الناحية التشغيلية، يهدف هذا المشروع إلى تحقيق ستة نتائج محددة: بناء قواعد حياة ومكاتب للاستخدام خارج ليبرفيل؛
تزويد
الإدارة بالمعدات المناسبة؛ إعادة صياغة النصوص واللوائح المتعلقة بإدارة الغابات؛ تطوير مرجعيات وأدوات مراقبة
استنادًا إلى النصوص والممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها في أماكن أخرى؛ التدريب؛ و إنشاء آلية مستقلة للتحقق
من المراقبة ونشر النتائج. للأسف، بسبب تحول المشروع إلى عملية ابتزاز أو ذريعة لتبرير الفساد 51، تم تعليق مشروع
،ةموكحلا لبق نم
بناءً على طلب ، بعد ثلاث سنوات من إطلاقه، أي في مايو 7102. عند تعليقه، أعربت الحكومة عن أسفها الشديد
بشأن التسريبات المتعلقة بنتائج المشروع. بمعنى آخر، لم تكن الحكومة راضية عن أن المعلومات المتعلقة بالمشروع،
وخاصة ممارسات الوكلاء، قد تم الكشف عنها للجمهور. وهذا يدل على أن الشفافية لم تكن دائمًا من أولوياتها. ومع ذلك،
قررت الدورة الثالثة للجنة
توجيه المشروع، التي عقدت في مايو 8102، استئناف الأنشطة. بعد أن تم تصميم مرجعيات المراقبة، أوصى بتشجيع
الفرق على استيعابها من أجل نشرها لتمكين الأطراف المعنية من الاستفادة منها وتحسين مراقبة الأنشطة61. منذ ذلك
الحين، تقتصر أنشطة المشروع على جلسات عمل. 41 في عام 5102، قُدّر أن 003,380,51 هكتار من الغابات قد تم
منحها بالفعل لمشغلين غابويين مختلفين.
51 وفقًا لشهادات العديد من الشهود، بما في ذلك مشغلي الغابات، تجاوزت فرق المشروع عمومًا تفويضها. وقد علمنا
أن فرق مختلطة تتكون من موظفي الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية ، وفريق من الدرك، وموظفي المياه
والغابات قد اقتحمت بانتظام، مسلحة ومقنعة، داخل الامتيازات الغابية. عادةً ما كان يتم استدعاء المشغلين بعد ذلك
إلى ليبرفيل حيث كانت تُفرض عليهم
غرامات كبيرة، بما في ذلك ضريبة كربون مشبوهة. حتى لو كانت هذه الفرق غالبًا ما تدعي وجود أمر مهمة موقع من قبل
إدارة الغابات، فإن عدم وجود وضع قانوني لوكلاء ، ومقدار الغرامات، وطبيعة بعض منها الخيالية أثارت الكثير من
الانتقادات. 61 يتحدث البعض عن ثمانية مرجعيات تم إنشاؤها بناءً على منهجية اقترحتها الوكالة الغابونية للتقييس
عم ةكارش‌لاب
تب فيريتاس وشركة . تتعلق هذه المرجعيات بالمواضيع التالية: الاستغلال تحت ؛ إعلان :
الاستغلال تحت ؛ إعلان ؛ منح التراخيص؛ منح الغابات المجتمعية؛ استغلال الغابات المجتمعية واستغلال
المناطق العازلة.

خريطة 1: حالة الغابة في عام 5102 6 المركز للبيئة والتنمية استيعابها من أجل نشرها
لتمكين الأطراف المعنية من الاستفادة منها وتحسين مراقبة الأنشطة 61. منذ ذلك الحين، تقتصر أنشطة المشروع على
جلسات عمل. الخريطة 1: حالة الغابة في عام 5102 المصدر: صندوق الحياة البرية العالمي 51 وفقًا لشهادات العديد من
الشهود، بما في ذلك مشغلي
الغابات، تجاوزت فرق المشروع عمومًا تفويضها. وقد علمنا أن فرق مختلطة تتكون من موظفي الوكالة الوطنية للحدائق
الوطنية ، وفريق من الدرك، وموظفي المياه والغابات قد اقتحمت بانتظام، مسلحة ومقنعة، داخل الامتيازات
الغابية. عادةً ما كان يتم استدعاء المشغلين بعد ذلك إلى ليبرفيل حيث كانت تُفرض عليهم غرامات كبيرة، بما في ذلك
ضريبة كربون مشبوهة. حتى لو
كانت هذه الفرق غالبًا ما تدعي وجود أمر مهمة موقع من قبل إدارة الغابات، فإن عدم وجود وضع قانوني لوكلاء ،
ومقدار الغرامات، وطبيعة بعض منها الخيالية أثارت الكثير من الانتقادات. 61 يتحدث البعض عن ثمانية مرجعيات تم
إنشاؤها بناءً على منهجية اقترحتها الوكالة الغابونية للتقييس بالشراكة مع مكتب فيريتاس وشركة .
تتعلق هذه المرجعيات بالمواضيع
الاستغلال تحت ؛ إعلان : الاستغلال تحت ؛ إعلان ؛ منح التراخيص؛ منح الغابات
المجتمعية؛ استغلال الغابات المجتمعية واستغلال المناطق العازلة. المصدر: صندوق الحياة البرية العالمي 3.1.1 صناعة
الخشب اختار الغابون التصنيع في قطاع الخشب، ويسعى لتنظيم الأنشطة الصناعية على ثلاثة مستويات من التحويل:
القطع والتفكيك؛ التشكيل،
والملفات، والأرضيات، والخشب الرقائقي؛ و الأثاث وصناعة الخشب. في عام 716102، بلغ إنتاج هذه القطاعات
781,797 م3. من الناحية التجارية، شهدت الصادرات زيادة بنسبة 11 لتصل إلى 126,776 م3. ومع ذلك، انخفضت
المبيعات المحلية بنسبة 7.31 . في هذه الظروف، زادت الإيرادات بنسبة 2.5 لتصل إلى 789,681 مليار فرنك أفريقي.
وزادت الوظائف بنسبة 7.6 لتصل إلى 359,9
موظفًا. 4.1.1 الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بصناعة الغابات: حالة بالإضافة إلى استغلال الغابات والحدائق
الوطنية، يشغل الفضاء الغابوني أيضًا الامتيازات التعدينية وزراعة المحاصيل النقدية. وقد أعلن الحكومة عن نيتها جعل
الغابون أكبر منتج للزيت النخيل في إفريقيا بحلول عام 7102 81، ويتم إجراء استثمارات كبيرة في 71 المصدر: لوحة
بيانات الاقتصاد
6102 الإدارة العامة للاقتصاد والسياسة الضريبية 81
- - - 17318 - - - -

71 زراعة الألياف، وإلى حد ما، زراعة المطاط. تتم هذه الاستثمارات وفق عملية تعتبر غامضة، مسيسة ومثيرة للجدل
91، وتدعمها ، وهي فرع لشركة متعددة الجنسيات موجودة في 46 دولة ومقرها سنغافورة حيث تم إدراجها في
البورصة منذ عام 5002 - : 1 40532957 . استنادًا إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص02 مع
الدولة الغابونية، تستثمر - في
القطاع الزراعي من خلال فروعها الثلاثة التالية: 12: زراعة أشجار النخيل وإنتاج الزيت؛
جمانرب لالخ نم ةعارزلا معد : ؛سكتالالا جاتنإو طاطملا ةعارز :22
حتى الآن، تتوزع أنشطة هذه الفروع كما يلي32: : 000,85 هكتار من زراعة أشجار النخيل 000,83
هكتار في منطقة مويلة في محافظة نغوني و000,02
في أوالا في الاستوائية ، مزارع سابقة لشركة في ماكوك في محافظة موي أوجو، مصنع قائم واثنان من
مصانع معالجة زيت النخيل في كانغو ومويلة. : 000,82 هكتار من زراعة المطاط في أوكوك في
منطقة بيتام مينفول وووليو-نتم ومصنع معالجة. برنامج : تطوير 000,02 هكتار من الزراعة حول محاصيل
نقدية زيت النخيل والمطاط وأربعة محاصيل
غذائية الكسافا، الموز، الطماطم والفلفل . تواجه - بانتظام اتهامات بتجاوز التشريعات، وتؤكد أنها قد
أبرمت اتفاقًا مع الدولة لتوفير 000,003 هكتار من الأراضي للزراعة النقدية و000,002 هكتار للزراعة الغذائية بحلول عام
420202. من الناحية المالية، تدعي هذه المجموعة أنها استثمرت 805 مليار فرنك أفريقي، بين عامي 1102 و7102، في
مشاريع مرتبطة بالزراعة

والتنمية الريفية52. 2.1 النظام القانوني لقطاع الغابات لإدارة قطاع الغابات، تمتلك الغابون نظامًا قانونيًا وتنظيميًا مهمًا. تم تطوير تطور هذا الإطار القانوني وفقًا للاتجاهات الدولية. بعد قمة الأرض في عام 2991، تم مراجعة عدد من القوانين. تم اعتماد قانون يتعلق بحماية وتحسين البيئة في أغسطس 39. في عام 1002، جاء دور قانون الغابات ليتم اعتماده. كان النصان يهدفان إلى تعزيز إدارة المخاطر البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي. من بين التطورات الناتجة عن تطبيقهما، يتم الإشارة إلى نظامية دراسات الأثر البيئي ووجوب أن يمتلك مشغلو الغابات وثائق تشغيل، من بينها خطة إدارة. في الممارسة الإدارية، ظهرت المشاورة العامة في ذلك الوقت. بفضل هذا التحديث، ظهرت بشكل طبيعي مسألة الوصول إلى المعلومات العامة

والمشاركة في اتخاذ القرار. مع مرور الوقت، أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحًا. 91 في الشعوب الغابونية في مواجهة عدم

ري - دراسة حول تأثير زراعة النخيل والمطاط فرانك نديبي - ، يناير 3102

02 على الرغم من الجدل والاتهامات المختلفة، لم يتمكن أحد بعد من الوصول إلى الوثائق التي تثبت هذه المشاريع المشتركة 12 07 ، 03

الدولة الغابونية 22 08 ، 02 الدولة الغابونية 32 في أثر أنشطة مجموعة على اقتصاد جمهورية الغابون بين 0102 و7102 مايس مويسي الاستشارية، مايو 7102 42

52 في أثر أنشطة مجموعة على اقتصاد جمهورية الغابون بين 0102 و7102

مايس مويسي الاستشارية، مايو 7102

81 النصوص السارية المفعول حالياً مدونة في الجداول 3 و 4 أدناه. جدول 3: النصوص التشريعية الرئيسية المتعلقة بقطاع الغابات القطاع الطبيعة، الرقم والتاريخ الموضوع المياه والغابات القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الإدارة المستدامة للقطاع المياه والغابات البيئة القانون 70 4102 بتاريخ 1 أغسطس 4102 حماية البيئة جدول 4: النصوص التنظيمية الرئيسية المتعلقة

قطاع الغابات القطاع الطبيعة، الرقم والتاريخ الموضوع الغابات المرسوم رقم 986 بتاريخ 42 أغسطس 4002 المعايير الفنية لإدارة واستدامة الغابات الملكية العامة الغابات المرسوم رقم 820100- - بتاريخ 1 ديسمبر 4002 شروط إنشاء الغابات المجتمعية الغابات القرار رقم 810- - - - بتاريخ 13 يناير 3102 إجراءات تخصيص وإدارة الغابات

المجتمعية الغابات القرار رقم 631- بتاريخ 01 أكتوبر 1102 طرق تخصيص و إدارة 1.2.1 مدونة الغابات مستوحاة من إعلان ريو، تهدف القانون 61 10 المتعلق بمدونة الغابات إلى أن تكون أداة لتنفيذ سياسة إدارة مستدامة للغابات62. في إطار الاستغلال الغابي72، تعطي هذه القانون مكانة بارزة لخطة الإدارة. على الرغم من أنها لا تحدد الحدود، فإن هذا القانون يقسم

ال الغابي إلى قسمين: المجال الغابي الدائم للدولة والمجال الغابي الريفي 82. يتكون من الغابات المملوكة للدولة المصنفة التي لها أهمية للحفاظ عليها والغابات الملكية العامة المنتجة المسجلة الغابات المخصصة والمحميات الغابية للإنتاج 92. أما ، فهو يتكون من الأراضي والغابات التي يُحتفظ بحق الانتفاع بها للمجتمعات القروية03. 62 تنص

المادة 3 من هذا القانون على: الإدارة المستدامة لقطاع المياه والغابات هي الاستغلال الرشيد للغابة، والحياة البرية وموارد الصيد البحري استنادًا إلى حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ وتعزيز الموارد والنظم البيئية؛ والانتظام والاستدامة في الإنتاج؛ والجرد المستمر للموارد؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتكوين والبحث؛ ومشاركة المواطنين في

أنشطة قطاع المياه والغابات؛ والتوعية والتعليم للمستخدمين والسكان . 72 تنص المادة 02 من هذا القانون على: يجب أن تخضع أي غابة مملوكة للدولة سواء كانت مُعطاة أو لا لخطة إدارة تتضمن الأهداف كما هو محدد في المادة 3 . 82 المادة 5 من القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بمدونة الغابات 92 المواد 6، 7، 8، 01 و 11 من القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر

1002 المتعلق بمدونة الغابات 03 المادة 21 من القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بمدونة الغابات

91 تعترف الأنماط السارية أيضًا بتراخيص التفاوض 13 المخصصة فقط للمواطنين، وغير القابلة للنقل

والمعتمدة على حجم الخشب. انظر جدول 5 أدناه . يمكن أيضًا منح أنواع أخرى من التراخيص و
بالتفاوض بشرط الالتزام بالإجراءات الإدارية ومعايير الاستغلال، بما في ذلك تلك الواردة في المرسوم رقم
689 ي ذلا ددحي يذلا 2004 سطس غأ 24 خيرات ب
الفنية لإدارة واستدامة الغابات الملكية العامة المنتجة المسجلة. وتكمل هذه المعايير بدليل فني للإدارة. علاوة على ذلك،
تعترف القانون الغابوني بحق السكان الريفيين في الاستفادة من الغابات المجتمعية23، التي تُدار وفقًا لتوصيات خطة
دارة بسيطة 33. يتم تحديد شروط إنشاء هذه الغابات بموجب المرسوم رقم 820100- - بتاريخ 1
ديسمبر 4002. جدول 5: أنواع
لتراخيص الغابية نوع الترخيص منح غابة تحت إدارة مستدامة ترخيص غابة مرتبط ترخيص تفاوضي
نونطاوملا نونطاوملا عيمجلا نودي فتسملا لي وحتلا عينصتلا عينصتلا فادهألا
المساحة بين 000,05 و 000,002 هكتار لكل . لا يمكن أن يتجاوز المجموع الممنوح لنفس المتنازل 000,006
كتار بين 000,51 هكتار عند دمجه في و 000,05 هكتار خارج حد
صى 05 شجرة مجال الملكية مدة المنحة دورة لا تقل عن 02 عامًا وعادةً 52 إلى 03 عامًا دورة
لا تقل عن 02 عامًا وعادةً 52 إلى 03 عامًا المصدر: مُعدل من تقرير تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الغابات
ي الغابون - ديسمبر 0102 2.2.1. القانون المتعلق بحماية البيئة القانون 700 4102 بتاريخ 1
أغسطس 4102 المتعلق بحماية
البيئة يسعى لتحقيق خمسة 5 أهداف هي: الحفاظ على واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام،
مكافحة التلوث والإزعاجات، تحسين وحماية إطار الحياة، تعزيز قيم جديدة وأنشطة توليد الدخل المتعلقة
بحماية البيئة و، تنسيق التنمية مع الحفاظ على البيئة الطبيعية. يحدد المبادئ، والإطار المؤسسي والأدوات اللازمة
للتنفيذ. ولهذا الغرض، ينص على
إجراءات، وتقييمات، ودراسات تأثير ونظام عقوبات. 13 المادة 59 من القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق
بمدونة الغابات تتحدث عن 05 شجرة في محيطات محددة مسبقًا ومعلمة من قبل إدارة المياه والغابات 23 المادة 651
من القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بمدونة الغابات 33 المادة 2، من القرار رقم
حي ي ذلا ،2013 01 31 خيرات ب - - - - -018
إجراءات تخصيص وإدارة الغابات المجتمعية
-- 91 من 04 --
عيقوت نأشب يبوروألا داحتالاو نوباغلا نيب تاضوافملا تاباغلا ةمكوحو .1.3 20
اتفاقية شراكة طوعية حول تجارة الخشب متوقفة. منذ اعتماد قرار حظر تصدير الأخشاب، تفوق الصناعيون على
المستغلين الغابيين. على الرغم من أن العديد من المستثمرين يسعون إلى التوفيق بين النشاطين، إلا أن الأمر يتعلق
بمهن مختلفة، تقدم التزامات مختلفة. وبالتالي، في يناير 8102،
قرر 43 إعادة تعريف نطاق . ولهذا الغرض، تم تحديد محورين: إعادة قراءة شبكة الشرعية التي اكتملت في
يوليو 6102 بناءً على أنواع التراخيص لإزالة العناصر المتعلقة بنظام التحقق من الشرعية و؛ إنشاء من
المفترض أن يستفيد من مكتسبات نظام معلومات إدارة الغابات الذي تم تطويره من خلال مشروع مراقبة
إدارة الغابات . كان من المقرر
تقديم مذكرة تتعلق بهذه المخاوف إلى الحكومة للمصادقة. حتى الآن، من الصعب القول ما إذا كانت قد قُدمت وما
كانت ردود الفعل. خاصة، بالنظر إلى التغييرات المتكررة داخل الفريق الحكومي 53. بشكل عام، يبدو أنه من غير المؤكد
للغاية تحليل الشفافية في قطاع الغابات في الغابون بناءً على أي أداة تم تطويرها في إطار . 43 اللجنة الفنية للتشاور
هي الهيئة متعددة
الأطراف التي تم إنشاؤها لإجراء المفاوضات بين الدولة الغابونية والاتحاد الأوروبي في إطار . 53 مع 8 وزراء في 9
سنوات، يُعتبر الوزارة المسؤولة عن الغابات واحدة من تلك التي تتغير فيها المناصب بشكل أكبر، حيث لم يبق الوزير
السابق في المنصب سوى أقل من 9 أشهر، بين أغسطس 7102 ومايو 8102.
-- 02 من 04 --
12 2 الشفافية في النظام القانوني تشير مفهوم الشفافية إلى الممارسات الاجتماعية القائمة على البحث عن الصدق و
إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحياة العامة. إذا كان الهدف الرئيسي من الشفافية هو إقامة علاقات ثقة، فإن
هذا المفهوم يتجسد أيضًا في الالتزام بتقديم الحساب. بشكل عام، تتعلق الشفافية بمعرفة القرارات ودوافعها. لذا، فإن

تحليل الشفافية في
قطاع معين يتجسد في فهم آليات الوصول إلى المعلومات العامة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار. 1.2. الوصول إلى المعلومات معترف به كحق أساسي من قبل الكتلة الدستورية63، إلا أن الوصول إلى المعلومات ليس منصوصًا عليه في نص الدستور. لذا، فإن الاستفادة الفعلية من هذا الحق مرتبطة بنصوص وطنية لاحقة لم يتم اتخاذها أبدًا. بسبب عدم نقل هذا المبدأ إلى القانون
الوطني، فإن تطبيق هذا المبدأ ذي القيمة الدستورية ليس دائمًا سهلاً. خاصة أن مبدأ الكشف الأقصى، الذي تم تكريسه من قبل المبدأ 01 من اتفاقية التنوع البيولوجي 73 يتعارض مع أحكام القانون المتعلق بالأرشيف، الذي يفرض فترات قد تتراوح من 03 إلى 001 عام حسب طبيعة المعلومات 83. علاوة على ذلك، فإن مفهوم "الإفشاء الإداري" الذي تدافع عنه أخلاقيات الخدمة العامة
يعزز إخفاء المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة 93. حتى لو كانت مدونة الغابات تنص على أحكام ذات صلة يُفترض أن تنطبق على الجميع وعلى كافة الأراضي الوطنية، فإن الممارسة مختلفة تمامًا. في كثير من النواحي، يتصرف موظفو إدارة الغابات أولاً كموظفين عموميين، خاضعين لقواعد الخدمة العامة، وليس كموظفين في إدارة شبه عسكرية يتمتعون بسلطة الشرطة. 1.1.2. الوصول إلى
المعلومات في مدونة الغابات تنص مدونة الغابات ونصوصها التطبيقية جزئيًا على إلزام الإدارة بنشر المعلومات التي بحوزتها. لكن، لا تلزم بأي شكل من الأشكال بالإفصاح عن أسماء وصفات أعضاء اللجنة لتصنيع قطاع الخشب. علاوة على ذلك، فإن حقوق المستفيد من 63 إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 9871، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 8491، والميثاق الأفريقي لحقوق
الإنسان كونها ملاحق للدستور الغابوني، فإن توصياتها لها قيمة دستورية. ومع ذلك، تعترف المادة 91 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 8491 لكل مواطن "الحق في البحث عن المعلومات واستلامها ونشرها" بينما تعطي المادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان "الحق في المعلومات". 73 تشير هذه الأحكام إلى أنه "على المستوى الوطني، يجب أن يكون لكل فرد حق الوصول
إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة "... " يجب على الدول تسهيل وتعزيز الوعي والمشاركة العامة من خلال توفير المعلومات". على الرغم من أن الغابون قد صدقت على هذه الاتفاقية، إلا أنها لا تندرج ضمن الدول التي اعتمدت بعد ذلك تشريعات بشأن الوصول إلى المعلومات العامة. 83 المادة 51 من القانون رقم 900 "6002 بتاريخ 4 ديسمبر 6002 المتعلق
بالأرشيف. 93 تنص المادة 06 من القانون رقم 41 "5002 بتاريخ 8 أغسطس 5002 المتعلق بأخلاقيات الخدمة العامة على أنه يجب على "الموظف العمومي الامتناع عن أي سلوك يتعارض مع الأخلاق "... " "والمكون من " "... " الإفشاء الإداري".
-- 12 من 04 --
22 المعلومات، ومسؤوليات الإدارة، وطرق نشر المعلومات غائبة تمامًا عن النصوص. من خلال تحليل شامل للمجموعة القانونية، يمكن استخلاص ما يلي: فيما يتعلق بتخصيص العناوين الغابية: تنص التشريعات على نشر دعوات العروض للحصول على التصاريح المختلفة، ونشر الإعلانات المبررة التي تحدد الكيانات الفائزة بالعناوين الغابية، ونشر الخرائط والتصاريح الممنوحة، ونشر قائمة
الشركات المعتمدة والمصادق عليها. ومع ذلك، هناك العديد من الجوانب التي لم تؤخذ بعين الاعتبار: نشر وحدات الإدارة الغابية المخصصة مع أسماء المتعهدين والمساحات، نشر الاتفاقيات المؤقتة للتطوير "الاستغلال، إشعار بدء أنشطة الاستغلال للسكان المجاورين، إشعار بدء أنشطة استعادة الخشب المهجور في مناطق النقل. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالتطوير: يُتوقع فقط
نشر دراسات الأثر البيئي. لم يتم ذكر طرق الوصول الأخرى إلى المعلومات في أي مكان، ولا يوجد ما يلزم الإدارة أو المتعهد بجعل الوثائق الإدارية "خطة التطوير، خطة الإدارة" أو المعلومات المتعلقة بالجرد، والجوانب الاجتماعية لدفاتر الشروط، وحتى المساحات الممنوحة أو المستغلة علنية. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتحويل: لا توجد أي التزامات
للإبلاغ سواء على الإدارة أو على المشغلين الخاصين. سواء كانت وثائق الاستغلال "خطة التصنيع، خطة العمليات السنوية، الخرائط، دفاتر الشروط"، الإنتاج السنوي من الأخشاب، الحجم القابل للتصدير حسب النوع، العنوان أو الشركة، الحجم المحول أو الوثائق الضريبية، يمكن الاحتفاظ بجميع المعلومات سرية. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بإدارة

النزاعات: أيضًا لا توجد أي
أحكام قانونية تلزم الأطراف بالتواصل. فيما يتعلق بإجراءات التصنيف وإلغاء التصنيف: تلزم التشريعات الإدارة بالتواصل بشأن أي مشروع محتمل، وخاصة تجاه المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية التي قد تتأثر. كما تنص على طرق التوعية. ومع ذلك، يمكن إجراء تحسينات للسماح بنشر أقصى. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بعمليات رسم الخرائط: تتعلق الأحكام ذات الصلة فقط
بالرسم الخرائطي التشاركي. يُتوقع أن يتم نشر النتائج وفقًا لطرق محددة. ولكن، نظرًا لعدم وجود عقوبات متوقعة، تبقى كل هذه التوصيات. وبالتالي، لا يُلزم أي شخص بالامتثال لها. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالغابات المجتمعية: يجب نشر محاضر المفاوضات التي تدخل في إطار صياغة الوثائق الإدارية. تنطبق هذه المتطلبات أيضًا على إجراءات التخصيص ومعايير
الإدارة. هنا أيضًا، كل هذا ليس سوى توصية وليس التزامًا قانونيًا. 04 المرسوم رقم 04600-80 بتاريخ 8 أكتوبر 8002 الذي يحدد طرق تخصيص التراخيص الغابية عن طريق المناقصة. 14 المرسوم رقم 8720 بتاريخ 4 فبراير 1102 الذي يحدد شروط منح الاعتماد المهني لمهن قطاع الغابات الخشب. 24 المادة 622 من القانون رقم 61 10 المتعلق بقانون الغابات والمرسوم رقم
وس‌رملا 43 .يئيبلا رثألا تاساردب يظنملا يذلا 2005 ويلوي 15 خيراتب 00539
رقم 230100- بتاريخ 1 ديسمبر 4002 الذي يحدد طرق التصنيف وإلغاء تصنيف الغابات والمناطق المحمية. 44 القسم 1.6.4 من الدليل الفني الوطني لإدارة الغابات الذي يكمل المرسوم رقم
يصخت تاءارجإ ددحي يذلا 2013 01 31 خيراتب 018 مقر موس‌رملا 45 . 000689
وإدارة الغابات المجتمعية. 64 المادة 5 من المرسوم رقم 820100- بتاريخ 1 ديسمبر 4002 الذي يحدد
ط إنشاء الغابات المجتمعية. 74 المرسوم رقم 810 بتاريخ 13 يناير 3102 الذي يحدد إجراءات تخصيص وإدارة الغابات المجتمعية.

32 حتى لو كانت القوانين الغابونية مستوحاة من إعلان ريو، لا يزال هناك الكثير للقيام به: في غياب قانون شامل يتعلق بالوصول إلى المعلومات، يجب استغلال الأحكام ذات الصلة من القانون المدني بشكل أفضل. علاوة على ذلك، سيكون من المفيد بالتأكيد إجراء نقل إلى القانون الوطني للمبدأ 01، الذي يؤكد على وجه الخصوص: على المستوى الوطني، يجب أن يكون لكل فرد حق الوصول
إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة ... يجب على الدول تسهيل وتشجيع التوعية ومشاركة الجمهور من خلال توفير المعلومات له . علاوة على ذلك، لأن الدستور يكرس اللغة الفرنسية كلغة رسمية للعمل مع التأكيد على ضرورة ضمان حماية وتعزيز اللغات الوطنية ، يمكن إجراء تعديلات على آليات نشر المعلومات، وفقًا للميثاق الأفريقي لحقوق
الإنسان والشعوب الذي ينص مادته 9 بوضوح: لكل شخص الحق في المعلومات . ومع ذلك، فإن تحسين الشفافية في قطاع الغابات هو أيضًا مسألة ممارسة إدارية: حتى لو تطور الإطار القانوني، يجب التأكد من تطبيقه الفعلي. في بيئة تسودها الفساد، يمكن أن تكون غياب العقوبات عائقًا أمام تحسين الممارسة. لذلك، يبدو من الممكن دراسة المسألة من خلال دمج أيضًا مسألة الحق في
العدالة، أي الالتزام بأن يتحمل كل شخص مسؤولية أفعاله، مقابل إمكانية ممارسة الطعون. ومن هنا تأتي ضرورة مراجعة نظام العقوبات. 2.1.2. الاستثمارات غير الغابية في مواجهة الوصول إلى المعلومات على مدى سنوات، كانت هناك العديد من الاستثمارات غير الغابية في الكتلة الغابية الغابونية. حتى الآن، هناك العديد من الأنشطة التعدينية أو الزراعية على الأراضي الغابية.
بشكل عام، يتم إصدار العناوين التعدينية وفقًا لقانون التعدين، الذي لا يتحدث على الإطلاق عن الوصول إلى المعلومات. حتى لو نصت المادة 4 من هذا القانون على هدف تحقيق الحكم الجيد والشفافية في إدارة وممارسة أنشطة القطاع المعدني ، لم يتم تحديد أي أحكام لتنفيذ ذلك. في جانب آخر تمامًا، تشترط المادة 42 من المرسوم رقم 752-2102
2012 وينوي 19 خيراتب -
الذي ينظم التنازلات وإيجارات الأراضي العامة تخصيصها بناءً على طلب موجه إلى الوكالة الوطنية للتخطيط، والأعمال الطوبوغرافية، والسجل العقاري . يحدد نفس المرسوم التنازلات بالتراضي أو عن طريق المناقصة، وإيجار الأراضي، سواء كانت عادية أو إيجارية. كما يتطلب، علاوة على ذلك، إجراء مناقصة في جلسة عامة بالمزايدات الشفوية.

84 المواد 2، 3 و9 من
القانون رقم 51 27 بتاريخ 92 يوليو 2791 الذي ينص على اعتماد الجزء الأول من القانون المدني. تنص المادة 2 على:
لا تصبح القوانين ملزمة إلا في نطاق كل مقاطعة بعد سبعة أيام من وصولها إلى البلدية، من الجريدة الرسمية التي
تحتوي عليها، والتي سيتم إثبات وصولها في سجل خاص تحتفظ به البلدية . تنطبق هذه الأحكام على المراسيم التي
يصدرها رئيس الدولة، وفقًا
للمادة 24 من الدستور. المادة 3: تصبح القوانين والمراسيم ملزمة في نطاق كل مقاطعة، بعد نشرها في لوحات
الأعمال الإدارية، أو بعد سبعة أيام من نشرها في دورية إعلانات رسمية وقانونية معتمدة . المادة 9: تصبح المراسيم
والأعمال التنظيمية العامة ملزمة وفقًا للشروط المنصوص عليها في المواد 2 و3 أعلاه . 94 الفقرتان 8 و9 من المادة 2
من الدستور. 05 انظر الأطلس
الغابي الذي تم إعداده بالشراكة بين و ، الأطلس الغابي التفاعلي للغابون، النسخة 0.3. متاح على:
-----.....::
القانون رقم 710 4102 بتاريخ 03 يناير 5102 الذي ينظم قطاع التعدين في الجمهورية الغابونية. 25 المواد 8 و9 من
المرسوم رقم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي ينظم
التنازلات وإيجارات الأراضي العامة. 35 المادة 01 من المرسوم رقم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي
ينظم التنازلات وإيجارات الأراضي العامة. 45 المادة 12 من المرسوم رقم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102
الذي ينظم التنازلات وإيجارات الأراضي العامة. 55 المادة 42 من المرسوم رقم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو
2102 الذي ينظم التنازلات
وإيجارات الأراضي العامة.
-- 32 من 04 --
42 توصي، أخيرًا، بنشر شروط دفتر الشروط قبل 51 يومًا من المزاد65 . من الناحية النظرية، تفتح جميع هذه الأحكام
نافذة من الفرص فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات. في الممارسة، يتم تجاهلها تمامًا. في جميع الحالات، تتم
تخصيص الأراضي للمزارعين أو المعدنين وفقًا لأحكام محددة من قانون الغابات، ولا سيما تلك المتعلقة بتصاريح
الاستكشاف 75 . بوضوح، يستفيد
المستثمرون الزراعيون من صمت وعدم دقة القانون الغابي لتجاوز جميع الإجراءات القانونية. علاوة على ذلك، نادرًا ما يتم
التساؤل عن شفافية الأنشطة التعدينية أو الزراعية. من الناحية الأخرى، من خلال التساؤلات حول شفافية عمليات
الحصول على الأراضي، فإن شرعية الامتيازات ذات الطابع المعدني أو الزراعي هي التي تكون موضع تساؤل. مدركين
لذلك، قام بعض المستثمرين،
سيما -، بإدماج الموافقة الحرة والمستنيرة والمسبقة في نهجهم. على الرغم من عدم ذكر أي
ون غابوني لهذه الفكرة، تؤكد - أنها تقوم بتنفيذها. ربما لأغراض الشهادة 85 ؟ تؤكد أن العقود
الاجتماعية الموقعة مع السكان المحليين هي نتيجة الاستشارات التي تمت في احترام صارم لعملية 95 . هل يتم
احترام الحق في المعلومات من أجل
ذلك؟ 3.1.2. ظاهرة تحويل الأراضي يتطور الغابون تحت نظام ملكية كاملة: الدولة هي المالكة والمديرة الوحيدة للأرض
وجميع الموارد، بما في ذلك تلك الموجودة في باطن الأرض. على الرغم من وجود و ، لا يميز قانون الغابات
بين الغابات التي تنتمي إلى الملكية العامة وتلك التي تتعلق بالملكية الخاصة. ومع ذلك، تعتبر الغابات المملوكة للدولة
غير قابلة للتصرف،
وغير قابلة للبيع، وغير قابلة للتقادم لأنها مخصصة للاستخدامات العامة أو المهام ذات المصلحة العامة. من الناحية
النظرية، يمكن أن تكون الغابات التي تتعلق بالملكية الخاصة موضوعًا للتنازل لأشخاص من القطاع الخاص. عمليًا، ينص
المادة 6 من القانون رقم 61 1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات، على أن الغابات التابعة لـ
مخصصة للإنتاج،
والحماية وتشكل موطنًا للحياة البرية . المادة 21 من نفس القانون تحجز لاحتياجات المجتمعات المحلية. لذا،
فإن الأحكام المجمعة لهذه المواد تسمح بالقول إن قانون الغابات لا ينص على أي آلية لتغيير تخصيص الأراضي الغابية.
على الأرض، تخلق التناقضات القانونية وانعدام الأحكام التنظيمية غموضًا يسهل تغييرات التخصيص، لا سيما لتطوير
المزارع الزراعية الصناعية
والأنشطة التعدينية. في الواقع، لا يذكر القانون رقم 710 4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بتنظيم القطاع المعدني

في الجمهورية الغابونية أي حظر على الأنشطة التعدينية على الأراضي الغابية06. في مادته 452، يسمح حتى بإلغاء تصنيف بعض المناطق لأغراض الاستكشاف، والبحث أو الاستغلال المعدني. لتحقيق ذلك، يكفي مرسوم من رئيس الجمهورية، يصدر بناءً على اقتراح وزير
المناجم. والأكثر خطورة، استنادًا إلى المادة 691 من نفس القانون، يمكن لأي حامل رخصة تعدين أن يقطع أو يجعل الأراضي الغابية تُقطع، مع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة والأحكام المتعارضة، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة. لذا، فإن الوصول إلى المعلومات العامة حول الأنشطة التعدينية ممكن فقط من خلال تطبيق الأحكام ذات الصلة من قانون الغابات أو تلك المتعلقة
بحماية البيئة، وخاصة تلك التي تحكم دراسات الأثر البيئي. وينطبق نفس التحقق على الأنشطة الزراعية. 65 المادة 51 من المرسوم رقم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي ينظم التنازلات والإيجارات للأراضي المملوكة للدولة. 75 تنص المادة 601 من القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات على ما يلي: يتم توجيه أي طلب للحصول على امتياز غابي تحت إدارة مستدامة
... إلى الوزير المسؤول عن المياه والغابات ... . تتضمن إجراءات التخصيص ... الحصول على تصريح
8 منذ 82 ديسمبر 7102، تم اعتماد مزارع - - - - 95 في أثر أنشطة مجموعة على اقتصاد الجمهورية الغابونية 1102-7102 استشارات ميس مويسي، مايو 7102 06
المادة 152 من القانون رقم 710 4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق
بتنظيم القطاع المعدني في الجمهورية الغابونية
-- 42 من 04 --
52 في الواقع، يسمح التشريع العقاري بتنازل عن الأراضي التي تتعلق بالملكية الخاصة للدولة16. بناءً على ذلك، يمكن أن تكون أراضي موضوعًا لعقود إيجار طويلة الأجل. تُعتبر هذه العقود مشابهة لعقود الإيجار الغابية المملوكة للدولة، ويجب إدارتها وفقًا للشروط التي تحددها إدارة المياه والغابات26. فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية، فإن التطبيق الصارم لقانون
الغابات أو المرسوم رقم 935 بتاريخ 51 يوليو 5002 الذي ينظم دراسات الأثر البيئي يمكن أن يعزز الوصول إلى المعلومات. 2.2. المشاركة في اتخاذ القرار تؤكد دستور الغابون أن السيادة الوطنية تعود للشعب 36 . وبالتالي، تعترف له بالحق في التعبير عن أي مسألة ذات مصلحة وطنية، سواء من خلال ممثليه البرلمانيين أو السلطات المحلية أو مباشرة من خلال الاستفتاء.
علاوة على ذلك، يعتبر الغابون السيادة الوطنية غير قابلة للتجزئة. ويعتبر أن نفس الأحكام تنطبق على جميع السكان. لذا، لا يعترف بأي خصوصية للشعوب الأصلية، التي تُعتبر مواطنين كاملين حتى لو كانت الواقع مختلفًا تمامًا. بشكل عام، نلاحظ أن : فيما يتعلق بتخصيص العناوين الغابية: لا ينص النظام القائم على وجود السكان في لجنة الاختيار والتخصيص46. كما لا يعترف
لهم بالحق في المشاركة في تحديد أراضيهم ومناطق الاستخدام 56 . ومع ذلك، فإن الأحكام المتعلقة بدفاتر الشروط66 أو الدراسات الاجتماعية والاقتصادية76 تفتح نافذة من الفرص لأخذ آراء السكان بعين الاعتبار. فيما يتعلق بإعداد خطط الإدارة: لا توجد أي أحكام تحدد كيفية مشاركة السكان سواء بالنسبة للأحكام الاجتماعية المدرجة في دفاتر الشروط86، أو لممارسة حقوق
الاستخدام العرفية96، أو لمصادقة خطط الإدارة07، أو لإنشاء إدارة تشاركية17. الحكم الوحيد الذي يكرس المشاركة هو المادة 152 من قانون الغابات لكنه يقتصر على العوائد للسكان الريفيين. في أي حال، لا يهدف إلى تعزيز مشاركة أفضل للمجتمع في إدارة الملكية الغابية. فيما يتعلق بالإدارة اليومية للامتيازات: محجوزة حصريًا للمشغلين الخاصين، لا ينص التشريع على تدخل
أي طرف آخر. 16 تنص المادة 1 من المرسوم رقم 05-07 بتاريخ 03 سبتمبر 0791 على أنه لا يمكن منح عقود إيجار طويلة الأجل إلا على الأراضي التي هي جزء من الملكية الخاصة للدولة. 26 تنص المادة 83 من القانون رقم 36-41 بتاريخ 80 50 3691 على تكوين ملكية الدولة: تحدد الشروط الفنية لعقود الإيجار الغابية المملوكة للدولة من قبل مدير المياه والغابات أو
وزير الإنتاج الغابي . 36 المادة 3 من الدستور 46 لا تظهر السكان في أي مكان في اللجان أو اللجان التي تم إنشاؤها لاختيار المتعهد الغابي. 56 لا يوجد نص تنظيمي يحدد كيفية المشاركة 66 المادتان 3 و4 من القرار رقم
نع ةيباغلا تازايتملاا صيصخت ةيفيك ددحي يذلا 2008 ربوتكأ 8 خيراتب 08-00640

طريق المناقصة 76 المادة 12 من القانون 61 □10 المتعلق بقانون
غابات والمادة 23 من المرسوم رقم 986 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ الذي يحدد المعايير الفنية للتخطيط والإدارة المستدامة
للغابات المملوكة للدولة المسجلة. 86 المادة 152 من القانون 61 □10 المتعلق بقانون الغابات. 96 المادة 41 من القانون
61 □10 المتعلق بقانون الغابات والمرسوم رقم 296- □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 42-80-4002 الذي يحدد شروط ممارسة
حقوق الاستخدام العرفية في مجال
الغابات، والحياة البرية، والصيد، وصيد الأسماك. 07 المادة 32 من القانون 61 □10 المتعلق بقانون الغابات والمرسوم
قم 986 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ الذي يحدد المعايير الفنية للتخطيط و الإدارة المستدامة للغابات المملوكة للدولة المسجلة.
المادة 152 من القانون 61 □10 المتعلق بقانون الغابات والقرار رقم 510 □ □ □- □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ
30 □01 □2102 الذي يحدد المعايير وتصنيف
المنتجات المعالجة المسموح بها للتصدير.
-- 52 من 04 --
62 فيما يتعلق بالتصنيف وإلغاء التصنيف: لم يدمج النظام القانوني □ □ □ □27، فقط الأحكام المتعلقة بوجود المحتمل
للوجهاء في لجان التصنيف وإلغاء التصنيف37 يمكن أن تسمح بأخذ آراء الأطراف بعين الاعتبار. فيما يتعلق بالرسم
البياني التشاركي: باستثناء تخصيص الغابات المجتمعية47، لا توجد أي أحكام تلزم الإدارة أو المشغلين الخاصين باللجوء
إليها. بشكل عام، لا تهدف
التحليلات الاجتماعية والاقتصادية إلا إلى تحديد شروط دمج الشركات وتنفيذ خطط الإدارة في السياق الاجتماعي
والاقتصادي المحلي، مما يجعل النظام القانوني يترك مكانًا قليلاً للأطراف الثالثة. بشكل أكثر دقة، تنص المادة 3 من
قانون الغابات على □مشاركة المواطنين في أنشطة قطاع المياه والغابات □. لكن، لا تحدد فئات المواطنين المعنية ولا
كيفية المشاركة. كان من
الضروري الإشارة إلى الطريق التنظيمي. كان من شأنه تسهيل تحديد كيفية المشاركة، وتوضيح طبيعتها أو مستواها. 27
قيد الدراسة في الدائرة التشريعية منذ أكثر من عامين الآن، النسخة الجديدة من قانون الغابات تدمج هذه الفكرة. 37
مادة 7 من المرسوم رقم 230100 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 1 ديسمبر 4002 الذي يحدد كيفية تصنيف أو إلغاء
تصنيف الغابات والمناطق المحمية. 47
المادة 7 من القرار رقم 810 بتاريخ 13 □10 □3102 الذي يحدد إجراءات تخصيص وإدارة الغابات المجتمعية.
-- 62 من 04 --
72 3 الشفافية في إدارة القطاع الغابي اليومي في الغابون، تمنح القانون الأولوية للتدخلات للإدارة، دون وجود أي آلية
لتفويض المهام أو الأنشطة. في الواقع، يتم الاعتراف فقط بتدخل القطاع الخاص. هذه الحالة تعقد بشكل كبير مشاركة
المستخدمين الآخرين، لا سيما المجتمع المدني والسكان المحليين. 1.3 تداول المعلومات في الممارسة الإدارية في
الفقرة 2، تنص المادة 51
من القانون 61 □10 على أن إدارة المياه والغابات لديها □مهمة عامة تتعلق بالمعلومات، والتوعية، والتعليم، والترويج،
والمراقبة، والشرطة، والقمع □ دون أن تنص على الإحالة إلى الطريق التنظيمي للحصول على توضيحات محتملة حول
طرق التنفيذ. وبالتالي، في غياب آلية واضحة، تظل نشر المعلومات العامة خاضعة لرغبة الإدارة إن لم يكن لسلطتها
التقديرية. في الممارسة العملية،
تقتصر هذه المهمة الإعلامية على حملات توعية تدخل في إطار حماية الموارد أو الدعاية الرسمية. تظل إجراءات التشاور
المعمول بها غير كافية للغاية لضمان وضوح أفضل للأنشطة. في كثير من الحالات، تشبه هذه العمليات أكثر الإجراءات
الإدارية منها إلى إرادة حقيقية لإبلاغ الأطراف أو أخذ اهتماماتهم بعين الاعتبار. من المفترض أن تُنشر المعلومات
القانونية عبر الجريدة
الرسمية، وتتوفر المعلومات القانونية بفضل الصحيفة الخاصة بالإعلانات القانونية □غابون هبدو □، التي تصدر بشكل أكثر
انتظامًا. أما المعلومات التقنية، فهي تتداول قليلاً، حيث لا تمتلك إدارة الغابات أي قناة خاصة للترويج □مثل الجريدة، أو
موقع الإنترنت المخصص □. بشكل عام، يتم نشر المعلومات التقنية من قبل الشركاء المعنيين، لا سيما □ □ □، وفد
المفوضية الأوروبية،
أو تمثيل البنك الدولي. على الرغم من نصوص القانون الغابي، يواجه الوصول إلى المعلومات ممارسات سياسية وإدارية،
بل وحتى سياق اجتماعي. في بيئة ذات ثقافة قانونية ضعيفة، يتم تجاهل العديد من الأحكام بشكل كبير. خاصة أن عدم
الالتزام بها لا يُعاقب. علاوة على ذلك، منذ إصدار القانون الغابي الحالي، لم يتم نشر أي تقرير سنوي حول تطور القطاع

الغابي. ومع ذلك، يمكن
أن يساهم هذا التقرير في توفير مجموعة من المعلومات الأساسية للجمهور، لا سيما قائمة التصاريح المختلفة الممنوحة، والحجم السنوي لإنتاج الخشب، والإيرادات الناتجة عن الغابة، وقائمة المخالفات الغابية والمخالفين للتشريعات، والاتفاقيات الموقعة بين المستغلين الغابيين والسكان المحليين السكان الأصليين، وخطط الإدارة والتخطيط المطورة، والخرائط التفصيلية للمناطق
الغابية، ودراسات التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والبيولوجية المنجزة في المناطق الغابية. لأن جميع هذه المعلومات لا تزال تتداول بشكل سري، لا يزال القطاع الغابي يتطور في ظل غموض نسبي. 57 تنص المادة من القانون 61 10 المتعلق بالمدونة الغابية على ضرورة نشر تقرير سنوي عن القطاع الغابي كمرفق لقانون المالية
-- 72 من 04 --
82 2.3 التفاعلات بين الإدارة والأطراف المعنية لا تشعر الإدارة دائمًا بأنها ملزمة بإشراك الأطراف في اتخاذ القرار. حيث لم تطبق أبدًا الأحكام المتعلقة بالمناقصات، فإنها تمنح العناوين الغابية بسلطة. بشكل عام، تعمل على المستوى المركزي، في المكاتب وعلى أساس الخرائط المتاحة، دون أي استشارة. ومع ذلك، فإنها، حرصًا منها على الامتثال للالتزامات الدولية
للبلاد، لا سيما المعاهدة التي تؤسس لجنة الغابات في وسط أفريقيا 67، بدأت الإدارة تدريجيًا في الانفتاح على الأطراف. على الرغم من أن ذلك لا يزال غير كافٍ نسبيًا، فإن منظمات غير حكومية دولية مثل و و
تقوم بأنشطة لدعم الإدارة. مستفيدة من هذا النوع من التعاون، بدأت بعض المنظمات الوطنية تُسمع، حتى لو كانت مشبوهة بأفكار سياسية77. وهكذا،
عند صياغة النسخة من المدونة الغابية التي هي قيد المراجعة، تمكن المجتمع المدني الوطني من التعبير عن أفكاره. بشكل ملموس، بدأت عملية مراجعة القانون الغابي في عام 1102. في البداية، تم تكليف إعادة كتابة النص بالمكتب الوطني للدراسات التقنية والتنمية . وفقًا للرأي العام، تم اعتبار النتائج غير كافية. في مرحلة ثانية، تم إجراء مشاورات داخلية وخارجية
وغير رسمية بين، من جهة، الإدارة والمجتمع المدني ومن جهة أخرى، الإدارة والقطاع الخاص. في يونيو 5102، تم تقديم نسخة موحدة من النص للأطراف للتعليق. تصرفًا باسم المجتمع المدني البيئي وكذلك المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، نشرت 21 منظمة87 مذكرة موقف بتاريخ 80 يوليو 5102. بعد ذلك، تم تشكيل لجنة خاصة لإنهاء مشروع القانون. تم تقديم هذا المشروع إلى
الحكومة، قبل مجلس الدولة. ومنذ عامين، لا يزال في الدورة التشريعية. ومع ذلك، هناك شائعات تشير إلى رغبة بعض الفاعلين، لا سيما أولئك المسؤولين عن الحدائق الوطنية، في إعادة النظر في بعض الأحكام. ومن هنا جاءت الاحتكاكات مع مجلس الدولة والتأخيرات المتراكمة. بسبب الوضع المؤسسي في الغابون - تم حل الجمعية الوطنية وتم نقل جميع سلطاتها إلى مجلس الشيوخ فقط
على أسس قانونية مثيرة للجدل - تتداول الآن معلومات قليلة جدًا حول هذه العملية. 67 من بين التزامات الدول الموقعة، تنص المادة الأولى من هذه المعاهدة، على وجه الخصوص، على الرغبة في زيادة المشاركة السريعة للسكان الريفيين في التخطيط والإدارة المستدامة للنظم البيئية و ضمان مشاركة أكبر للفاعلين الاقتصاديين في عملية الإدارة المستدامة والحفاظ على النظم
بيئية الغابية . 77 تعتبر ، على سبيل المثال، كيانًا رمزيًا للمجتمع المدني الغابوني، وقد تم اتهامها عارضة 87 تشمل هذه المنظمات و و و و
و و ةئيبلاو ةمادتسملا ةيمنتلاو لمعلا زكرمو و
و و
-- 82 من 04 --
92 4 تفكير من أجل تحسين الشفافية في إدارة المجال الغابي 1.4. أسس التفكير 1.1.4 المبدأ 01 من إعلان ريو لم يتم حتى الآن تحويل هذا المبدأ إلى قانون وطني، لذا فهو غير قابل للتطبيق مباشرة في الغابون. ومع ذلك، يمكن أن يوجه التفكير في مراجعة الإطار القانوني أو الممارسات السارية في القطاع الغابي. غالبًا ما يُشار إليه باسم مبدأ الديمقراطية البيئية ، وقد تم

نقله إلى العديد من المعاهدات الدولية، لا سيما الاتفاقية الأفريقية لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية في نسختها المعدلة لعام 973002، حيث تقدم المادة الحقوق الإجرائية التي يجب أن تضمنها الدول في تشريعاتها. وهي تشمل: أ نشر المعلومات حول البيئة؛ ب وصول الجمهور إلى المعلومات حول البيئة؛ ج مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر بشكل كبير
على البيئة؛ د الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية . عند تقاطع مبادئ الشفافية، المسؤولية والمشاركة، يهدف المبدأ 01 إلى ضمان الحقوق الإجرائية الوصول إلى المعلومات، الوصول إلى العدالة والمشاركة في اتخاذ القرار للأطراف. بشكل ملموس، يعزز حرية الوصول إلى الوثائق الإدارية، وسهولة الوصول إلى المحاكم، ووجود
سبل الانتصاف، وكذلك مشاركة أفضل للمواطنين في العمليات ذات المصلحة العامة. 2.1.4. الـ يسمح الموافقة الحرة، المستنيرة مسبقًا لمجتمع ما بقبول أو رفض، عن علم، مشروع قد يؤثر على مساحته الحيوية ونمط حياته. إنه مبدأ من مبادئ القانون الدولي المرتبطة بحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية. يفترض وجود مفاوضات حرة وغير ملزمة بين الأطراف الإدارة،
المشغلين الخاصين والسكان . بالطبع، يحق للسكان الاعتراض على أي مشروع. يعتمد على مبدأين أساسيين: توفير المعلومات التي تمكن السكان من فهم تأثيرات مشروع ما لاتخاذ قرار مستنير؛ واستشارة معمقة بين السكان وحامل المشروع. في نهاية العملية، يجب أن تكون الوثائق التعاقدية التي تم الاتفاق عليها وكذلك تلك التي تثبت الموافقة أو تشير إلى التحفظات متاحة لأي
شخص يرغب في الاطلاع عليها. لأنه يسعى ليكون أساسًا لبناء علاقات ثقة متبادلة، فإن هو أيضًا ضمان للشفافية. 97 نص هذه الاتفاقية، التي اعتمدت في مابوتو موزمبيق في 11 يوليو 3002، متاح على العنوان التالي:
. .

03 2.4. القضايا الناشئة في إدارة قطاع الغابات 1.2.4. تعزيز الإدارة المستدامة والشهادات وفقًا للرؤية الاستراتيجية لجمهورية الغابون لتكون مرجعًا في مجال الإدارة المستدامة وشهادات الغابات، يجب أن تتوافق القوانين الغابية مع المعايير والمراجع الدولية الأكثر صرامة مثل . بعبارة أخرى، يجب أن توضح عملية منح التراخيص من خلال تعزيز التحكيم، وتعزيز الرقابة
على الإدارة، ووضع أسس للضرائب التحفيزية لصالح الشركات المعتمدة. لأن ذلك يخلق غموضًا ويخفف من المسؤوليات بين حامل الرخصة والغالب، فإن التأجير يسمح بإخفاء جزء من المعلومات. فهو لا يعزز، على أي حال، تداول المعلومات. 2.2.4. توضيح المسؤوليات والمتابعة التقييم للأنشطة إن تركيز السلطات والمسؤوليات في نفس الأيدي هو مصدر للغموض، لذا فإن توزيع الأدوار بشكل
أفضل ضروري. ويتعلق الأمر بشكل خاص بتمكين الإدارة من تفويض كل أو جزء من مهامها إلى كيانات خاصة أو عامة من خلال آلية تعاقدية واضحة يمكن أن تعزز تداول المعلومات بشكل أفضل. إذا كان على الإدارة إعادة التركيز على المهام السيادية معرفة الموارد والجرد، تخصيص المساحات، الشرطة، تطوير الشراكات، تعبئة الأموال وإدارة النزاعات ، يجب أن يتم إشراك مجموعات
الفاعلين المختلفة بشكل أفضل في جميع العمليات. بالنظر، من جهة، إلى غياب العقوبات ومن جهة أخرى، إلى عدم التناسق القانوني بين قانون الوظيفة العامة والتشريع الغابي، يبدو أن وضعًا خاصًا للموظفين ضروري. من خلال توضيح حقوقهم وواجباتهم، ووضع أسس الإجراءات المختلفة، سيحد بالضرورة من سلطاتهم التقديرية. ونتيجة لذلك، ستتعزز شفافية الأنشطة. علاوة على ذلك، فإن
آليات الرقابة الداخلية والعمليات الدورية للرقابة الخارجية هي مسارات يجب استكشافها. في هذا الصدد، فإن المراقبة المستقلة هي خيار يجب استكشافه. 3.2.4. حقوق السكان والأطراف المعنية الأخرى إن دمج في التشريع هو ضرورة ذات أهمية قصوى. يتعلق الأمر بضمان ممارسة الحقوق الإجرائية الوصول إلى العدالة، الوصول إلى المعلومات، المشاركة في اتخاذ القرار وحقوق
المحتوى حق الاستخدام، حق الملكية، توزيع الفوائد ، خاصة للسكان الريفيين. بالطبع، يجب تحديد وسائل التنفيذ والمنهجية المستخدمة. 3.4. التوصيات 1.3.4. على الصعيد التشريعي والتنظيمي الاعتراف بمبدأ الشفافية القصوى للمعلومات العامة؛ تصميم نظام عقوبات للمخالفين لحق الوصول إلى المعلومات وما يترتب عليه من عواقب قانونية؛ اعتماد وضع خاص لوكيل المياه

والغابات كمعاون أو وكيل للشرطة القضائية؛ اعتماد مرسوم يحدد حدود □ □ □؛
-- 03 من 04 --
13 التوفيق بين آلية منح التراخيص الغابية وإجراءات تخصيص الأراضي؛ حظر ممارسة التأجير؛ توفير حوافز ضريبية للشركات التي يتم اعتماد امتيازاتها وفقًا لأعلى المعايير؛ توفير آلية للمراقبة المستقلة مع التفكير في إحالتها إلى الطريق التنظيمي لتحديد تنظيمها ومهامها وعملها؛ جعل □ □ □ □ شرطًا قانونيًا مسبقًا لمنح أي نوع من الامتيازات. 2.3.4. على الصعيد
الإجرائي نشر التقارير السنوية كما هو منصوص عليه في المادة 092 من قانون الغابات إعلان قائمة العناوين الممنوحة وتحديثها بانتظام؛ تصميم دليل تقني لتنفيذ □ □ □ □؛ تصميم آلية لجمع وتحليل المعلومات وتوثيق المخالفات؛ تصميم آلية لمراقبة تنفيذ خطط الإدارة؛ جعل كتابة ونشر محاضر بعد كل منح ترخيص أمرًا إلزاميًا؛ جعل الدعوات لتقديم العروض قبل أي منح ترخيص
أمرًا إلزاميًا؛ إنشاء رقابة على وضع العلامات عند دخول مصانع التحويل؛ تحديد ونشر إجراءات بيع الأخشاب المهجورة أو المصادرة في المزادات العامة، وفقًا لأحكام قانون □ □ □ □ □ الموحد؛ تنفيذ مهام رقابة بانتظام.
-- 13 من 04 --
23 الاستنتاج العام تحاول هذه الدراسة تقديم ملخص للتحديات والرهانات المتعلقة بالشفافية في قطاع الغابات في الغابون. كما تقدم العمليات الجارية التي تؤثر على قطاع الغابات وكذلك الإطار القانوني. في الغابون، تشير الشفافية أولاً إلى المسألة الانتخابية. في الوعي الجماعي، هي حتى مرادف للنزاهة الانتخابية. يتم استدعاء هذا المفهوم بانتظام خلال الانتخابات،
ويعود بشكل متزايد في إدارة المالية العامة. ولسبب وجيه، فإن نقل توجيه المجتمع رقم 60 □11- □ □ □ □-091- □ □-22 المتعلق بقانون الشفافية والحكم الجيد إلى القانون الوطني، يحدد القانون رقم 120 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بالشفافية والحكم الجيد الشفافية على أنها □الإعلان الذي يجب أن يحيط بالعمليات المالية للدولة، من التحضير إلى التنفيذ حتى الرقابة من
البرلمان. كما تشمل إنتاج التقارير والنقاط الصحفية □. وبالتالي، يحد القانون من متطلبات الشفافية والإعلان على العمليات المرتبطة فقط بإدارة المالية العامة. ومع ذلك، كعضو في الاتحاد الأفريقي وموقع على العديد من الأدوات الدولية، يجب على الغابون إجراء نقلها إلى القانون الوطني. وهكذا نتحدث عن قانون نموذجي بشأن الوصول إلى المعلومات العامة المقترح من قبل
المقرر المعني بحرية التعبير في أفريقيا أو المبدأ 01 من الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي. نظرًا لعدم نقل هذه الأدوات إلى القانون الوطني، فإن الوصول إلى المعلومات العامة يشبه تعويذة. على الرغم من أن هذا المبدأ له قيمة دستورية لأنه معترف به من قبل جميع ملحقات الدستور □إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 9871، وإعلان حقوق الإنسان العالمية لعام 8491 أو
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب □، لا يوجد أي آلية لتنفيذه. على الرغم من التوصيات التي قدمها القانون المدني بشأن إعلان القوانين أو أحكام القانون الغابي بشأن □المهمة العامة للمعلومات، والتوعية، والتعليم، والترويج □، فإن عدم انتظام صدور الجريدة الرسمية لا يسهل تداول المعلومات. تعتبر جريدة خاصة للإعلانات القانونية، غابون هبدو بمثابة بديل. لكن،
هذا لا يتعلق إلا بالمعلومات القانونية، حيث تخضع البيانات الفنية أو التشغيلية للسلطة التقديرية للموظفين، وللقانون الأخلاقي للوظيفة العامة وللمواعيد النهائية التي يحددها قانون الأرشيف. كل هذا يعزز الغموض، والإخفاء والفساد. في الواقع، لا تمتلك الإدارة الغابية أي قناة معلومات للجمهور العام. أحيانًا، يشعر المرء حتى أنها تستمتع بالغموض، كما رأينا عند
تعليق مشروع مراقبة إدارة الغابات □ □ □ □ □، حيث أعرب الوزير في ذلك الوقت عن أسفه وندد ب □التسريبات □ المتعلقة بالأنشطة الجارية. لنذكر أنه لا يوجد ما يلزم الإدارة أو المشغلين الخاصين بنشر الوثائق التعاقدية أو الإدارية □خطة الإدارة، خطة الإدارة وخطة العمليات السنوية □ أو التواصل بشأن إدارة □ □ □ □ أو □ □ □. أكثر إثارة للدهشة، في اللامبالاة العامة، لم يتم نشر
التقرير السنوي حول تطور قطاع الغابات، المنصوص عليه في المادة 092 من القانون الساري، منذ 71 عامًا بعد إصدار القانون. مدركة لدورها كحارس للحكم الجيد، ترغب المنظمات غير الحكومية □ □ □ □ □ □ □ □ و □ □ □ في المساهمة في تحسين تداول المعلومات، خاصة تجاه الأطراف المعنية والجمهور العام. بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات، تقترح

الدراسة، من أجل ذلك، تدابير تشريعية
وتنظيمية ولكن أيضًا تغييرات على الصعيد الإجرائي. إن الجمع بين الاثنين له
-- 23 من 04 --
33 ميزة تسهيل تطبيق القانون وإزالة العقبات التي تشكلها التناقضات بين التشريعات المختلفة ذات الصلة. تعود
الدراسة إلى الأسس النظرية للتفكير، وهي المبدأ 01 من إعلان ريو و الموافقة الحرة والمستنيرة والمسبقة
ىلإ يعسلاب ةقلعتملا ينوباغلا قايسلا يف ةئشانلا اياضقلا ىلإ ريشت امك .
الشفافية، وخاصة تعزيز الإدارة المستدامة والشهادات،
توضيح المسؤوليات ومتابعة الأنشطة و حقوق السكان والأطراف المعنية. من منطلق التشغيلية والفعالية، تذكر
تدابير بعضها يتجاوز فقط الوصول إلى المعلومات العامة.
-- 33 من 04 --
43 المراجع الإدارة العامة للاقتصاد والسياسة الضريبية 6102 - لوحة تحكم الاقتصاد فرانك نديجيمبي براينفورست
 يناير 3102 - السكان الغابونيون في مواجهة انعدام الأمن العقاري مجموعة البنك
الدولي مارس 7102 - تقرير حول تأثير حظر تصدير الأخشاب على الغابة وصناعة الخشب واقتصاد الغابون ماجالي
دريفوس يناير 1102 - العودة إلى
تطبيق المبدأ 01 من إعلان ريو، بعد 02 عامًا من قمة الأرض لعام 2991 نياري إيسما. ن و ميليندجي نطوغو. ج 0102
- تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الغابات في الغابون. براينفورست مشروع الفاو - ، 67 صفحة.
ولية 1102 . تقرير المسؤولية والتنمية المستدامة 1102. . . استشارات إدارة الأداء
1102 . - خطة استراتيجية
غابون الناشئ. الجمهورية الغابونية. و 8002 . الأطلس الغابي التفاعلي للغابون. 74 صفحة ملاحق.
-- 43 من 04 --
53 النصوص الرسمية الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 6891 إعلان ريو بشأن البيئة 2991 ،
الاستثمارات القانون 51 8991 الذي ينشئ ميثاق الاستثمارات الملكية العقارية القانون 51 36 بتاريخ 8 مايو 3691
الذي يحدد نظام الملكية العقارية المجالات القانون 41 36 بتاريخ 8 مايو 3691 الذي يحدد تكوين مجال الدولة والقواعد
التي تحدد طرق إدارتها وتصرفها
الغابات القانون 610 1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات البيئة القانون 70 4102 بتاريخ 1
أغسطس 4102 المتعلق بحماية وتحسين البيئة الصيد والمصايد القانون 510 5002 بتاريخ 8 أغسطس 5002،
المتعلق بقانون الصيد والمصايد في الجمهورية الغابونية الزراعة القانون 220 8002 بتاريخ 01 ديسمبر 8002، المتعلق
بالقانون الزراعي في الجمهورية الغابونية
القانون 320 8002 بتاريخ 01 ديسمبر 8002 المتعلق بسياسة التنمية الزراعية المستدامة الأرشيفات القانون
900 6002 بتاريخ 4 ديسمبر 6002 المتعلق بالأرشيفات
-- 53 من 04 --
63 الملحق 1: تقديم موجز لمشروع مراقبة إدارة الغابات يمتد المشروع على مدى خمس سنوات 3102 7102
ويهدف إلى الحفاظ على التراث الغابي الطبيعي في الغابون من خلال استغلال مستدام للموارد. يهدف المشروع إلى
ضمان التطبيق الفعلي لخطط إدارة الغابات، وشرعية إدارة الغابات، ومراقبة الاستغلال. يأمل المشروع في التأثير على
النقاط التالية: - تخصيص التصاريح؛ - إعلان
لاتفاقيات المؤقتة للإدارة-الاستغلال-التحويل ؛ - الاستغلال بموجب ؛ - إعلان التنازلات الغابية
وجب الإدارة المستدامة ؛ - الاستغلال بموجب . بشكل ملموس، يهدف هذا المشروع إلى: تعزيز
وسائل تنفيذ مراقبة خطط الإدارة والاستغلال الغابي من قبل الإدارة، تعزيز القدرات التقنية للإدارة على المستويين
المركزي والمحلي و تحسين
جودة مراقبة إدارة الغابات. بالإضافة إلى الوزارة المسؤولة عن الغابات، يستهدف هذا المشروع جميع الأطراف المعنية
بإدارة الغابات شركات الغابات، مكاتب الدراسات، المنظمات غير الحكومية، المنتخبون، المجتمعات المحلية،
الممولون، إلخ . يتم تنفيذ المشروع على مراحل. تتعلق المرحلة الأولى بغابات السهول المنخفضة في مقاطعتي
أوجووي-لولو وأوجووي-إفيندو، والمرحلة
الثانية بتلك الموجودة في سهول مينفول في ووليو-نتم، والمرحلة الثالثة بتلك الموجودة في السلاسل الجبلية في نغوني

أو التلال والمرتفعات في أوغووي العليا. تبلغ المساحة الإجمالية للتدخل المباشر للمشروع 000,083,9 هكتار، والمساحة الصافية و هي 000,852,8 هكتار، أي 06 من المجال الغابي الإنتاجي. يجب أن يزود هذا المشروع الخدمات اللامركزية للإدارة
المسؤولة عن الغابات بمكاتب ومساكن تسمح لها بنشر موظفيها المعنيين بمراقبة إدارة الغابات. يغطي هذا البرنامج الاستثماري ميزانية قدرها 6.2 مليار فرنك أفريقي. يتحمل المشروع تكاليف المركبات، والزوارق، ومجموعات المعدات الميدانية كاميرات، شرائط، بوصلات، مقاييس، إلخ ، والوقود، والأثاث، والمعدات الحاسوبية بمبلغ إجمالي قدره 019 مليون فرنك أفريقي. تقدر
تكاليف صيانة المعدات بـ 002 مليون فرنك أفريقي سنويًا. يأمل هذا المشروع في المساعدة في إنشاء نظام معلومات إدارة الغابات الذي يتضمن ثمانية وحدات إعداد، كتل غابية، تصاريح تنازلات، إدارة، استغلال غابي، تحويل، تسويق، مصادر وثائقية . تم التخطيط لدورات تدريبية متخصصة بمبلغ 042 مليون فرنك أفريقي. المبلغ الإجمالي للمشروع هو 21 مليون يورو
000,484,178,7 فرنك أفريقي .

مركز البيئة والتنمية 761، شارع 5111 إيتوا-ميكي ص.ب. 0343 ياوندي، الكاميرون الهاتف: 732 596 445
الموقع الإلكتروني: . . . تم إنجازه بواسطة :